



التسلسل العام للدروس (8)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

تكلمنا عن الوهم من قبل، ويقصد المؤلف الوهم من أي راو، سواء كان الراوي ثقة أم ضعيفا ؛ لأن الوهم يرد على الثقة، ويرد على الضعيف ؛ ولذلك أكثر ما يهتم به الأئمة، هو وهم الثقة.

انتقل بعد ذلك إلى نوع من العلل، وهو العلل بالمخالفة، وما زال يتكلم عن الطعن على الراوي، بعدة أشياء، قال: إما أن يكون لكذب الراوي أو تهمته بذلك أو فحش غلظه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه .

📖 قال - رحمه الله - : أو مُخَالَفَتِهِ.

المخالفة ذكر الحافظ ابن حجر أنه ينتج عنها عدة أشياء.

1. المدرج.
2. المقلوب.
3. المزيد في متصل الأسانيد.
4. المضطرب .
5. المصحف.
6. والمحرّف.

فالتعويّن التي تتوجه إلى الراوي بالمخالفة، هي ما سبق، فيقال: هذا حديث مدرج أو مضطرب.. إلخ.

📖 قال - رحمه الله - : ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ: إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ: فَمُدْرَجُ الْإِسْنَادِ، أَوْ بَدْمَجٍ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ: فَمُدْرَجُ الْمَتْنِ، أَوْ بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ: فَالْمَقْلُوبُ، أَوْ بِزِيَادَةِ رَاوٍ: فَالْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ، أَوْ بِإِبْدَالِهِ وَلَا مُرَجِّحٍ: فَالْمُضْطَّرَبُ .

وَقَدْ يَقَعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا امْتِحَانًا، أَوْ بِتَغْيِيرٍ مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ: فَالْمُصَحَّفُ وَالْمُحَرَّفُ .
هذه العلل بالمخالفة .

أولاً: المدرج.

الحافظ هنا قسم الإدراج إلى قسمين:

القسم الأول: إدراج في المتن.

القسم الثاني: إدراج في السند .



المراد بالإدراج هنا الإدخال، أي أن يدخل سند على سند، أو يدخل متن على متن، ونبدأ بالمتن.

مثال:

1. حديث عن ابن مسعود - رضي الله عنه - ، في صحيح مسلم، أن النبي ﷺ قال: [من مات وهو يشرك بالله شيئاً دخل النار] ابن مسعود قال بعد الحديث: "وأقول أنا: من مات لم يشرك بالله شيئاً دخل الجنة".

الأول من قول النبي ﷺ ، والثاني من قول ابن مسعود، جاء راو فأدرج كلام ابن المسعود في المتن، فقال: عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ قال: "من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار، ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة" لكن رواية مسلم بينت أنها مدرجة، رواية مسلم فيها التفصيل، جاء راو فخلط الجميع.

2. حديث عائشة - رضي الله عنها - في المستحاضة، أن النبي ﷺ قال: [اجلسي قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي وصلي] والحديث موجود هكذا في البخاري، طبعاً هو من طريق هشام بن عروة عن عائشة، قال عروة بعد الحديث: "وتوضئي لكل صلاة" هذا عروة يقوله، النبي ﷺ، ما أمر المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة، إنما أمرها بالاعتسال عند الانتهاء من حيضتها، لكن عروة قال: "وتوضئي لكل صلاة" جاء حماد بن زيد عند النسائي، فأدخلها في الحديث، أن النبي ﷺ قال: [وتوضئي لكل صلاة] البخاري بصنيعه هذا يكشف ما رواه النسائي، أنها مدرجة، البخاري كان سياقه في غاية الوضوح، بين قول النبي ﷺ، وقول عروة بعد الحديث، بعدما انتهى من الحديث تماماً، قال: وقال عروة، هذا نستفيد منه حكماً، لو كان من النبي ﷺ، لأمرناها بالوضوء لكل صلاة، وهي مسألة فقهية خلافية ؛ ولذلك الإمام مسلم أخرج هذا الحديث، قال: وهنا حرف عن حماد، حذفته عمداً، يقصد بهذا: "وتوضئي لكل صلاة".

3. حديث أبي هريرة، الذي يمر معكم دائماً في الفقه، حينما قرأ النبي ﷺ في صلاة جهرية، فقرأ بعض الصحابة، فلما انتهى النبي ﷺ قال: [ما لي أنزع القرآن؟] أي: لا أحد يقرأ معي وأنا أقرأ.

بعد هذا الحديث جاءت لفظة، من كلام الزهري، قال: "فانتهى الناس عن القراءة فيما يجهر فيه الإمام، هذا الحديث يعتبر مهماً، أنا ما نجهر مع الإمام في الجهرية، يعتبر الحديث نصاً في هذه المسألة، وهذا الحديث جاء من طريق الزهري عن ابن أكيمة، عن أبي هريرة، وهو حديث مهم، لكن هذه من كلام الزهري، هذه الرواية التي قلت لكم هي الصحيحة، أن الزهري قال بعد ذلك: فانتهى الناس عن قراءة ما يقرأ فيه الإمام، هكذا قال تلميذ الزهري معن، معن بين أن هذا من كلام الزهري.

جاء راو قال: عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قال: [ما لي أنزع القرآن؟] وقال أبو هريرة: فانتهى الناس عن القراءة فيما يجهر فيه الإمام، إذا كان من كلام أبي هريرة، فهو يحكي عن النبي ﷺ، تكون الكلمة مهمة، حينما تكون من كلام أبي هريرة، أو من كلام الزهري، جاء هذا الراوي، أدرجها عن أبي هريرة، فأدرجها من كلام أبي هريرة، طبعاً الزهري كان متميزاً في الشروح، الزهري كلما قال حديثاً يشرحه، حتى إن الناس كانوا يقولون: يا زهري افصل، لنعرف الكلام هذا من هذا،



أي افضل لنا حديثًا، فالزهري كان يجب أن يشرح، ويعقب بعد الحديث، فهذا الراوي ظن أنها من كلام أبي هريرة، ومشت عليه، وقال: عن أبي هريرة .

النوع الأول من الأحاديث الضعيفة بالمخالفة:

مدرج الإسناد

أنا لن أطيل معكم فيه ؛ لأن هذا يحتاج إلى خلفية تطبيقية، فمن الصعوبة أن نورد صور الإدراج، العلماء توسعوا في صور الإدراج، لكن سأعطيكم اللب.

إدراج السند في سند آخر: يكون الحديث من هذا السند جاء بلفظ، ومن هذا السند جاء بلفظ، فيأخذ الراوي هذا المتن ويضيفه لهذا، ويحذف إسناد هذا، ويجعل الإسناد إسنادًا واحدًا، ويمشي عليه ! .

مثال ذلك: إسماعيل بن جعفر، روى عن حميد عن أنس، حديث قصة العرنين، اللفظ قال النبي ﷺ : [فاشربوا من ألبانها وأبواها] .

أنتم لن تكشفوا ماذا فعل إسماعيل بن جعفر الآن، لكن سنكشفه في نهاية المثال، إسماعيل بن جعفر ماذا فعل هنا؟ أصلاً حميد الذي يروي عنه إسماعيل بن جعفر ما روى [أبواها] أبدًا، رواها غيره لا مانع، لكن هو ما رواها، هو أصلاً حديثه: [فاشربوا من ألبانها] فقط.

إسماعيل بن جعفر له إسناد آخر، روى عن حميد، عن قتادة، عن أنس، حميد سمع، روى عن قتادة عن أنس: [فاشربوا من أبواها وألبانها] إسماعيل حذف قتادة، قال: ما دام حميد سمع من أنس أصل الحديث، أخذ [أبواها] وأضعها في اللفظ الأول، وهو حديث قتادة، ولن تكشفه، لن ينكشف الوضع تمامًا ؛ لأن حميدًا أصلاً يروي عن أنس، وقاتادة يروي عن أنس، لكن حميدًا لم يسمع [أبواها] إلا من قتادة، فأدرج هذا السند في هذا السند، وجعل الرواية عن حميد عن أنس، ونقل اللفظ، هذا يسمونه الإدراج، أدرج سندًا في سند.

النوع الثاني من الأحاديث الضعيفة بالمخالفة:

المقلوب

والمقلوب على اسمه، الحافظ يقول "القلب يكون في السند ويكون في المتن أيضًا" أكتفي بأمثلة الحافظ حتى لا أطيل عليكم، إذا مثل نأخذ أمثله، وإذا لم يمثل أتيت لكم بأمثلة كثيرة.

الحافظ مثل في القلب في السند بقلب الراوي.

مثال: في الأسماء: كمر بن كعب، وكعب بن مرة، الراوي يكون اسمه كعب بن مرة، فيقلب، يقول: مرة بن كعب، قلب فقط، المثال واضح، يجعل الاسم مقلوبًا .

يقول أيضًا: القلب لا يقع في السند فقط، بل في المتن أيضًا، وضرب له مثالًا.



مثال: حديث أبي هريرة المشهور: [ورجل تصدق بصدقة أخفاها، حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله]، بعض الرواة قلب، قال: [حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه] هذا يعتبر قلباً.

ملاحظة: طبعاً هذه الصور كلها صور ضعيفة، الإدراج ضعف في الحديث، كذلك القلب ضعف في الحديث، الحديث المقلوب سنرده .

النوع الثالث من الأحاديث الضعيفة بالمخالفة:

المزيد في متصل الأسانيد

مثال: حديث في الصحيحين: [أن عائشة رضي الله عنها كانت تخرج له رأسه، وهو في المسجد، حتى ترجله، وهي حائض]، وهو من أحاديث العمدة .

هذا الحديث من طريق هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، لاحظوا بالنعنة، جاء للحديث إسناد آخر، يُربك القضية، جاء بعض الرواة قال: عن هشام، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة، قلنا لعروة: هناك إشكال، أنت سمعته من عائشة أم أخذته من عمرة؟ عمرة دخلت بين عروة وبين عائشة، لاحظوا البخاري ماذا أخرج، أخرج الإسناد الساقط بالسقط، البخاري أخرجه في صحيحه، وكذلك مسلم، من طريق هشام عن عروة عن عائشة، جاء الحديث من طريق آخر، عن هشام، عن عروة، عن عمرة عن عائشة، قلنا: والله نخشى أن الذي في البخاري سقطت منه عمرة، فهذا الحديث هل هو منتقد على البخاري؟

إذا كان الحديث صحيحاً، هشام عن عروة عن عائشة، بدون عمرة، قلنا: هذا هو الصحيح، إذن ماذا نحكم على حديث: هشام عن عروة عن عمرة عن عائشة؟

نعتبره وهمًا، نعتبر الإسناد الصحيح بدون عمرة، ونقول عن رواية البخاري: المتصل، الرواية متصلة، نقول: هذا مزيد في متصل الأسانيد ، ماذا تقول في رواية عمرة؟

نقول: عمرة نحكم عليها بأنها "مزيد في متصل الأسانيد" لأن رواية البخاري متصلة، فنحكم عليها نقول: اتركها، لماذا؟ هذه مزيدة في متصل الأسانيد، نقول: الاتصال متصل بدون عمرة.

ولذلك الإمام مسلم في المقدمة قال عن عمرة: زيادة عمرة خطأ، وهي رواية مزيدة في متصل الأسانيد، أي: احذف عمرة، الذي ساعده على ذلك رواية أخرى عند البخاري، قال: حدثني عائشة، فعروة أخذه من عائشة، وعمرة مزيدة، رواية التحديث هذه ألغت رواية عمرة، ليس معناه أنها لا تعتبر صحيحة، نفت التهمة عن السقط في رواية البخاري ؛ لأنه قال: حدثني، انتهى ؛ ولذلك الحافظ يقول: "وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعناً ترجحت الزيادة".

إذا كان معنعناً فعندنا احتمالان:



أن الحديث يجوز بالوجهين أي أن عروة كان يسمعه من عمرة عن عائشة، ثم قابل عائشة، فأخذ الوجهين، وهذا يفعله البخاري في رواية طاوس عن مجاهد عن ابن عباس ومرة طاوس عن ابن عباس، هكذا البخاري يخرجها في موضع واحد خلف بعض، فمعناها أن طاوساً أخذ بروایتين: مرة عن مجاهد، ثم لقي ابن عباس وأخذ منه، ولا مانع، خصوصاً طاوس، يستطيع الرواية بالوجهين بكل سهولة؛ لأنه متمكن من رواية الوجهين.

لكن إذا جاءنا حديث، زاد راو فيه، نقول: إذا صرح بالتحديث مثل عروة، حكمنا بأن الزيادة غير صحيحة، كما هو الواقع في حديث ترجيل شعر النبي ﷺ، إذا كان بالعنعنة، فعندنا احتمالان: الاحتمال الأول: أن يكون الراوي رواه بالوجهين.

الاحتمال الثاني: أن تكون الزيادة هي الصحيحة، والإسناد المقابل سقطاً، كيف نرجح؟ بالقرائن. النوع الرابع من الأحاديث الضعيفة بالمخالفة:

المضطرب

المضطرب هو: الحديث الذي يُروى على أوجه مختلفة، متساوية في القوة، ولا مرجح . فعندنا أربعة أشياء:

1. أن الاختلاف مؤثر.
2. اتحاد المخرج: أي يدورون على إسناد واحد .
3. الأوجه متساوية.
4. لا يمكن الجمع ولا الترجيح .

مثال: حديث الصماء بنت بُسر، أن النبي ﷺ قال: [لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم].

طبعاً هذا الحديث يرويه ثور بن يزيد الكلاعي، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصماء بنت بسر، جاء راو آخر فقال: ثور، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، وحذف الأخت، جاء راو ثالث فقال: ثور، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، إذن هل هي الصماء أم عبد الله أم أمه؟ من؟

الحديث مضطرب، الحافظ في "التلخيص" يقول: هذا حديث مضطرب عند أهل العلم؛ لوجود الاختلاف، مع قوة الأوجه، والتساوي، وما عندنا ترجيح بين، لو عندنا ترجيح صححنا الوجه الراجح، وصار الحديث غير مضطرب، كما هو حال كثير من الأحاديث المنتقاة، في الصحيحين وفي غيرها.

أحياناً يقع الاضطراب في المتن:

مثل: حديث القلتين، كم قلة؟ اختلف، هذا اضطراب في المتن .

استطرد الحافظ:

قال - رحمه الله - : وَقَدْ يَقَعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا امْتِحَانًا.



يقصد أنه كان الأئمة، ربما يمتحنون الراوي، كما وقع للبخاري، والعُقيلي، وغيرهما، أحياناً بعض الناس يمتحن الإمام، وهذه طبعاً قصة ذُكرت في البخاري، وبعضهم ضعفها، أنه جيء له بمائة سند، وقلبت الأسانيد، جعل هذا المتن لهذا السند، وهذا السند لهذا المتن، فردها البخاري كما هي، طبعاً هي ليست بغريبة، البخاري لا نحتاج له قصة كهذه، البخاري إمام كبير، وحافظ، ليس حافظاً، بل جاوز القنطرة، فالبخاري كان إماماً حافظاً، كمسلم وغيره من الحفاظ، يحفظون ما يقال لهم، لا يخرمون منه حرفاً، حتى الإمام مسلم في الصحيح إذا جمع وقال: حدثنا فلان وفلان وفلان، يقول: أما فلان فقال: أخبرنا، وأما فلان فقال: حدثنا، وأما فلان فقال: كذا، هذا صعب، صعب جداً، أن تحفظ لكل واحد ماذا قال، شيء عظيم جداً، حفظ الراوي، وعمن، وأتقن الإسناد، فضلاً عن أن يأتي بهذه الألفاظ بهذه الدقة، ويحفظون أن فلاناً حدث، وأن فلاناً حدث، وأن فلاناً دخل البصرة، وفلاناً خرج منها، والتواريخ والرواة، حفظاً عظيماً، قيض الله لهم ذلك.

والذي يقرأ في سيرة البخاري، له ترجمة حافلة، بعض الكتب مخصصة، وبعضها ضمن تراجم، يعرف مدى إمامة البخاري - رحمه الله تعالى -، ويقولون: البخاري عُمِّي مرتين، مرة في صغره، فدعت له جدته، وكانت امرأة سالحة، فأرجع الله بصرة، ومرة وهو كبير، ونُصح بالخطمي، فوضعه على رأسه ورجع بصره، والسبب أن رحلاته في الشمس كانت كثيرة، وطبعاً لم يتوقف عند هذا، حتى إنه ألف "التاريخ الكبير" في السفر أيضاً كما يقولون، التاريخ الكبير حافل جداً، وضع فيه عشرات آلاف الرواة، يحفظهم كما يحفظ اسمه تماماً، بل قد يحفظ الرواة أكثر من اسمه، وأحياناً كانوا يغيرون له، يقولون له: من أبو مُجَدِّ الهلالي؟ يأتون بكنية غير دارجة، أو لقب غير معروف عنه، كنية أو نسب، فيعرف الكنى، ومع ذلك يقولون في سيرته: مرة أرسل له ستة أو سبعة أشخاص يسلمون عليه، فقليل له: من أرسل لك الرسالة البارحة؟

قال: لا أذكر، ما يحفظ الناس، لكن يحفظ الرواة، من الذي أرسل لك يسلم عليك؟

يقول: لا أذكر، لا يحفظ إلا الحديث والرواة فقط، مسخر لهذا تماماً.

النوع الخامس والسادس من الأحاديث الضعيفة بالمخالفة:

المصحف والمحرّف

الحافظ في شرحه للنخبة يقول: "أو كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السياق، فإذا كان ذلك بالنسبة إلى النقد فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف" فرق بينهما، المصحف في النقد، والمحرّف في الشكل.

مثال:

1. العوام بن مزاحم، يقول: العوام بن مُراجِم.
- هذا في النقد، أحياناً يحصل تصحيف، هو العوام بن مُزَاجِم، يقول: العوام بن مُراجِم .
2. عاصم الأُحُول، يقول: واصل الأُحَدَب.
3. عُبَاد: عُبَاد (هذا بالتشكيل) .



أحياناً يحصل التحريف والتصحيف في الأسانيد، طبعاً هذا إذا حصل يجعل الراوي غير معروف، إذا قال مثلاً: عاصم الأحول، لاحظوا التصحيف، حتى إنه يحصل في الاسم الأول، عاصم الأحول إمام معروف، سماه واصل الأحذب ! أين أجد هذا الراوي؟ هو عاصم الأحول، سبحان الله، أصبح: واصل الأحذب، أو مزاحم ومراجم، وأنت تبحث، هذا الراوي لم أجده ! هو عاصم الأحول أو مزاحم ! .

انظروا ماذا يفعل التصحيف والتحريف ماذا يفعل في الأسماء ! هذا من العلل، فإذا جاء في إسناد: واصل الأحذب، قلنا: هذا الراوي غير معروف، مجهول، الإسناد ضعيف، التصحيف والتحريف من الراوي قدح في الراوي وعله، فيقال: هذا الراوي صحّف، وهو فلان بن فلان، ليس كما قال الراوي.

فوائد:

- حديث مشهور عن ابن مسعود في السنن، أن النبي ﷺ قال: [الطيرة شرك، ما منا إلا، ولكن يذهب الله بالتوكّل] العلماء يقولون كما نص الحفاظ: إن كلمة "ما منا إلا" من كلام ابن مسعود؛ لأنه يستحيل إضافتها إلى النبي ﷺ، فالنبي ﷺ قال: [الطيرة شرك] أما "ما منا إلا ولكن يذهب الله بالتوكّل" هذا من كلام ابن مسعود، فينبني عليه أنها لا ترفع .

- حماد بن زيد لما أدرج رواية "وتوضئي لكل صلاة" ردت رويته، طبعاً حماد بن زيد هذا إمام حافظ، كان يقول: لا أبالي بمن خالفني، أي واحد يخالفني ما أبالي به، قال: إلا شعبة، فإنه يسمع الحديث مرتين، كان حماد بن زيد حافظاً كبيراً جداً، ومع ذلك يقول الإمام مسلم: هنا حرف عن حماد بن زيد حذفته عمداً.

- أبو إسحاق السبيعي إمام كبير جداً، لما روى حديث: [إن النبي ﷺ نام من غير أن يمسه ماء]. أبو إسحاق السبيعي إمام كبير جداً، من أئمة الحديث، حديثه في الصحيحين وفي غيرها، ما أحد يستغني عن أبي إسحاق السبيعي، فلما جاء روى هذا الحديث في السنن، أن النبي ﷺ، نام من غير أن يمسه ماء، يقول أحمد بن صالح المصري: لا يجزئ لأحد أن يذكر رواية أبي إسحاق هذه إلا على جهة البيان، أي أنها كذب، من شدة ما شذ فيها، يقول: ما فعل النبي ﷺ هذا قط، لكن ما أدري ماذا فعل أبو إسحاق، كان شعبة يتشدد، يقول: إذا أتى هذا الثقة بحديث آخر فيه مثل هذا الخطأ أنا أترك كل حديثه، هم يخطئون في ثقات، لكن هذا من شدة رد الخطأ وليس من شدة رد الراوي.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد